

القاهرة فى : ٢٨ يناير ٢٠١٨

السيد / رئيس مجلس ادارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

انطلاقا من حرص البنك المركزي المصري على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وذلك لتعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك وتعميق مفاهيم الافصاح والشفافية لديها، وبالإشارة الي كتابي رقم ١٩٩ الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ المرفق به الاستقصاء المعد للوقوف على مدى استعداد مصرفكم لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الذى صدر بشكله النهائي في يوليو ٢٠١٤ ليبدأ العمل به إعتباراً من أول يناير ٢٠١٨، و ما تضمنه بأنه يتعين علي كل بنك تشكيل لجنة للتطبيق يكون من ضمن مسؤولياتها وضع خطة تفصيلية لتطبيق المعيار، ودراسة الأثر المتوقع للتطبيق من الناحية المالية واثر ذلك على معيار كفاية رأس المال، مع وضع تصور لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وفى إطار الاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار المذكور على القوائم المالية للبنوك فقد قرر مجلس ادارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة فى ١٧ يناير ٢٠١٨ ما يلى :

أولاً: يتعين على البنوك الالتزام بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS9 اعتباراً من عام ٢٠١٩ (اعتباراً من اول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية اخر ديسمبر من كل عام ، واعتباراً من اول يوليو ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد القوائم اخر يونيو من كل عام) .

ثانياً: قيام كل بنك بموافاة البنك المركزي بخطة معتمدة من مجلس إدارته او المدير الإقليمي بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية تتضمن توقيتات محددة لتطبيق متطلبات معيار IFRS9 ، وبحيث لا يتعدى موعد إستيفاء كافة متطلبات المعيار نهاية يونيه ٢٠١٨ .

كما تقوم اللجنة المشكلة فى كل بنك بمتابعة موقف التطبيق بموافاة البنك المركزي (الرقابة المكتبية) بتقرير شهري عن موقف التطبيق معتمد من العضو المنتدب او المدير الإقليمي بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية .

ثالثاً: قيام كل بنك بإعداد القوائم المالية فى ٢٠١٨/٣/٣١ وفقاً للتعليمات السارية حالياً ، بجانب قيامها بالإشتراك مع مراقبى الحسابات بإعداد قوائم مالية تجريبية مدققة فى ذات التاريخ وفقاً للتعليمات المرفقة لإعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار IFRS9 (مرفق رقم ١) ، وعلى أن يتم إعداد القوائم التالية خلال عام ٢٠١٨ وفقاً لذات النهج.

رابعاً: قيام كل بنك بالوقوف على الاثر الكمي (QIS) المتوقع لتطبيق المعيار وعلى الاخص قيمة المخصصات المتوقعة نتيجة التطبيق مقارنة بالمخصصات حسب التعليمات الحالية وذلك وفقاً للجداول المرفقة لبيان الاثر الكمي للتطبيق (مرفق رقم ٢) والتي يتعين موافاة البنك المركزى بها (الرقابة المكتبية) رفق القوائم التجريبية كل ربع سنة .

خامساً: قيام كل بنك بموافاة البنك المركزى (الرقابة المكتبية) بنموذج معيار كفاية رأس المال كل ربع سنة متضمناً أثر التطبيق التجريبى على المعيار وذلك رفق القوائم المالية التجريبية.

سادساً: يقع على الادارة التنفيذية ومراقبى حسابات كل بنك مسؤولية التحقق من سلامة الانظمة والنماذج المستخدمة لدى البنك من حيث ملاءمتها لمتطلبات المعيار وأي معايير اخرى ذات علاقة ، كما تقع عليهم مسؤولية التحقق من صحة الارقام والمعلومات الواردة فى القوائم المالية التجريبية والبيانات المطلوبة من البنك المركزى المصرى فى شأن هذا المعيار .

ويمكن للبنوك الاستعانة بأي من مراقبى الحسابات المسجلين لدى البنك المركزى المصرى لتقديم المساعدة فى هذا الشأن .

سابعاً: فى اطار الاستعداد لتطبيق معيار (IFRS9) ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة اتباع اسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتي تأخذ فى الاعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الاقتصادية (Forward Looking) فإنه يتعين على البنوك تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 بنسبة ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ يتم ادراجه ضمن بند رأس المال الاساسى بالقاعدة الرأسمالية ، ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزى .

وأود أن أؤكد فى هذا الخصوص الي أنه يتعين على مجلس إدارة مصرفكم (أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية) الإشراف المباشر والمتابعة اللصيقة لمتابعة تنفيذ تلك التعليمات ومراعاة التحقق من الاتى :

(١) توفير المتطلبات اللازمة للتطبيق ومتابعة الالتزام بالخطة الموضوعية وتذليل ما قد يواجه التنفيذ من معوقات.

٢) تحديد نماذج الأعمال (Business Models) BM التي ستستخدم عند التطبيق في ضوء استراتيجية كل بنك، بالإضافة الي اهمية توافر نظام تصنيف ائتماني داخلي، يتضمن احتمالية التعثر (Probability of Default) PD التي تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف، ومنهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند الإخفاق (Loss Given Default) LGD وقيمة التعرض عند الإخفاق (Exposure at Default) EAD لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss) ECL وهو ما يتطلب التأكيد على توافر البيانات التاريخية وجودتها استعدادا لتطبيق تلك المنهجيات.

٣) قياس مدى كفاية نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات.

٤) تطوير بيئة إدارة المخاطر وسياسات منح ومتابعة الائتمان والتسعير.

٥) التنسيق بين الإدارات المختلفة بالبنك ومن بينها الادارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية والائتمان وكافة إدارات البنك المعنية في هذا الشأن.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو إيلاء العناية القصوى وإتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تنفيذ ما تقدم، علما بأن البنك المركزي سيقوم لاحقا بإصدار التعليمات النهائية بشأن تطبيق المعيار المذكور.

وفي حالة وجود اية استفسارات يرجى ارسالها على البريد الإلكتروني IFRS9.committee@cbe.org.eg

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم

(مرفق رقم ١)

البنك المركزي المصري تعليمات اعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية"

في ضوء صدور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" في ٢٤ يوليو ٢٠١٤، وفي إطار الاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار المذكور علي القوائم المالية للبنوك التي تصدر عن الفترات المالية التي تبدأ في او بعد الاول من يناير ٢٠١٩، فانه يتعين على البنوك لدى اعداد القوائم التجريبية ما يلي :

(١) تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" وتعديلاته وفقاً للتعليمات المذكورة لاحقاً بالإضافة الي التعديلات الناتجة عنه علي متطلبات الافصاح الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٧) "الادوات المالية – الافصاح" وذلك علي كل من القوائم المالية المستقلة والمنفردة والمجمعة للبنك.

(٢) يتعين ان تغطي عملية حساب والاعتراف بعبء / رد مخصص خسائر الائتمان كافة الاصول داخل وخارج المركز المالي متمثلة فيما يلي:

- كافة الاصول المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة.
- ادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.
- ارتباطات القروض وادوات الدين المشابهة.
- عقود الضمانات المالية.
- الالتزامات العرضية الاخرى .
- الديون التي سبق اعدامها (لمقابلة احتمالات استرداد جزء او كلا من هذه الديون).

(٣) يتم تصنيف الاصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي :

- اصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة .
 - اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر .
 - اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .
- ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .

(٤) يجب على كل بنك إعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ ان تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقه مع

متطلبات المعيار.		
<ul style="list-style-type: none"> كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية 	<p>نموذج الأعمال للأصول المالية المحفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع</p>	<p>الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل</p>
<ul style="list-style-type: none"> هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفة الإدارة علي أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافيا للتضارب المحاسبي (الأدوات المالية المركبة). 	<p>نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)</p>	<p>الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر</p>

٥) تتمثل خصائص نموذج الأعمال فيما يلي:

- هيكل مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل إطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – أنشطة – مخرجات).
- يمكن أن يتضمن نموذج الأعمال الواحد نماذج أعمال فرعية (مثال: قروض الشركات الكبيرة / المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر / منتجات التجزئة الصغيرة).
- يمكن أن يتضمن أكثر من وظيفة/إدارة.
- علماً بأنه يمكن مراقبة وملاحظة نموذج الأعمال من خلال كيفية إدارة البنك للأصول المالية وكذا المعلومات التي يتم توفيرها إلى الإدارة.

٦) يتعين تصنيف البنود السابق الإشارة إليها بالبند (٢) اعلاه ضمن ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى (Stage 1) - Performing :** البنود السابق الإشارة إليها بالفقرة (٢) اعلاه التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان (Significant increase in credit risk SICR) منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة (١٢) شهراً.
- المرحلة الثانية (Stage 2) - Under-performing :** البنود السابق الإشارة إليها بالفقرة بالبند (٢) اعلاه التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان (Significant increase in credit risk SICR) منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل (Lifetime Expected Credit) (Loss) .
- المرحلة الثالثة (Stage 3) - Impaired :** البنود السابق الإشارة إليها بالفقرة (٢) اعلاه (Non-performing) التي شهدت إضمحلالاً في قيمتها (Impaired) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل علي أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

٧) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) :

- يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الإضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي :
- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في " المرحلة الأولى (stage 1)" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك .
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهريه في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى (على النحو الموضح لاحقاً)، يتم نقل الاداة المالية الى " المرحلة الثانية (stage 2)" حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة .
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها " للمرحلة الثالثة (stage 3)" .

ويقوم البنك كمبدأ عام عند قياس الخسائر الائتمانية بمراعاة البيانات المستقبلية واخذها في الاعتبار لدى تصميم وتطبيق نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة ، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الاصل .

(٨) يتعين ان تخضع عمليات تصنيف البنود المشار إليها بالفقرة (٢) واعادة تصنيفها بين الفئات الثلاثة وكذلك تحديد المخصصات على اساس خسائر الائتمان المتوقعة لموافقة لجنة او لجان متخصصة على مستوى الادارة التنفيذية العليا بالبنك يكون من بين اعضائها المسئول المالي ومسئول ادارة المخاطر.

(٩) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		التكلفة المستهلكة	الأداة المالية
القيمة العادلة			
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل		
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الاولي ولا يمكن الرجوع فيه	لا ينطبق	أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

(١٠) اعادة التوبيغ

- بالنسبة للاصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة لا يجوز اعادة توبيغها الى اي بند اخر الا في اي من الحالات التالية :

• تدهور القدرة الائتمانية للمدين .

• لن ينتج عن اعادة التوبيغ او البيع تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالاصل المالي

- بالنسبة للاصول المالية والتي قامت الادارة بتخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر فانه لا يجوز اعادة توبيغها في كافة الاحوال.

وفي كافة الاحوال لا يجوز اعادة تصنيف الاصول المالية الا فقط وعندما فقط يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال وذلك يحدث في الحالات النادرة .

(١١) يتم قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بالقيمة العادلة على ان تدرج كافة الفروق الدائنة او المدينة سواء كانت جوهرية او غير جوهرية ممتدة او غير ممتدة ضمن عناصر الدخل الشامل الاخر لكل اداة على حدة تحت بند "فروق تغير القيمة العادلة للاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر" على انه في حالة بيع او التخلص من الاداة يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الي بند الارباح المحتجزة.

(١٢) يتم حساب مخصصات الاضمحلال على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss ECL) وفقا لكل نوع من البنود السابق الاشارة اليها بالفقرة (٢) اعلاه والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية بحيث تعكس المخصصات المكونة مخاطر الائتمان على هذه البنود.

وبهدف إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) يمكن للبنوك استخدام أي من الأسلوبين التاليين:

(أ) أسلوب الخسائر التاريخية (Historical Loss Approach) مضاف إليه / أو مخصوما منه المعدل الذي يعكس الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة مقابل المعلومات المستقبلية (Forward Looking) لمدة ١٢ شهرا للبنود المصنفة ضمن المرحلة الاولى ولمدى حياة الاصل بالنسبة للبنود المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

(ب) أسلوب إحتمالية الاخفاق (Probability of Default PD) والخسارة عند الاخفاق (Loss Given Default LGD) والقيمة عند الاخفاق (Exposure at Default)، على أن يؤخذ بالإعتبار المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية (Forward Looking).

١٣) الحسابات الجارية المدينة :

- عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الاولى والثانية يتعين حساب القيمة المعرضة للخطر الائتماني وقت الاخفاق (EAD) علي اساس المستخدم من اداة الدين مضافا اليها القيمة المتوقع استخدامها من الحدود المصرح بها محسوبة علي اساس المبالغ المتوقع استخدامها طبقا لبيان التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في ضوء الدراسة الائتمانية المعتمدة او حجم الاستخدام التاريخي لمدة سنة ايهما اكبر .

١٤) لا يتم تعديل ارقام المقارنة ، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للاصول المالية الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS9) في الارباح المحتجزة بحساب التوزيع وذلك عند بداية التطبيق التجريبي .

١٥) عند اجراء عملية بيع / استبعاد لأداة مالية، يتعين علي البنك مراعاة شروط عدم الاعتراف / الاستبعاد من الدفاتر المالية خاصة فيما يتعلق بمدى التحويل الفعلي الجوهرى للمخاطر والمنافع المتصلة بالأصل المالي محل البيع / الاستبعاد.

١٦) يتعين قياس القيمة العادلة للأصول المعترف بها بالقيمة العادلة سواء من خلال الارباح والخسائر او من خلال الدخل الشامل او التي يتعين الافصاح عنها ضمن الايضاحات المتممة بالقوائم المالية طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة".

١٧) يتعين قياس كفاءة الاصول المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (Effective Interest Rate).

١٨) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) :

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد .

المعايير الكمية :

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للاداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة من كل بنك (Risk Appetite) .

المعايير النوعية * :

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية :

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض .
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض .

*تمثل الحد الأدنى للمعايير النوعية

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة

إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية .
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض .
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
 - إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض .
- يتم إجراء هذا التقييم على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

التوقف عن السداد لعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر :

في كافة الاحوال يتم تطبيق نظام معيار التوقف عن السداد (Backstop) وبالتالي اعتبار ان الاصل المالي قد تعرض لزيادة جوهرية في خطر الائتمان اذا اظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وذلك على الرغم من عدم تصنيفه من الاصول المالية المضمحلة.

التوقف عن السداد لعملاء قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

في كافة الاحوال يتم تطبيق نظام معيار التوقف عن السداد (Back stop) وبالتالي اعتبار ان الاصل المالي قد تعرض لزيادة جوهرية في خطر الائتمان اذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٦٠ يوم من تاريخ الاستحقاق .

(١٩) تعريف الإخفاق والاصول المضمحلة ائتمانيا :

يعرف الاصل المالي بانه مضمحل ائتمانيا في القيمة عند تحقق واحد أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير النوعية لعملاء قروض المؤسسات وعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :

- عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة.
 - وفاة أو عجز المقترض.
 - تعثر المقترض مالياً.
 - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض .
 - عدم الالتزام بالتعهدات المالية - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية.
 - منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية.
 - احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية.
 - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
- يتم تطبيق المعايير أعلاه على جميع الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك وتتفق مع تعريف الإخفاق المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. ويتم تطبيق تعريف الإخفاق بشكل متنسق على نموذج احتمال الإخفاق للأصول المعرضة لخطر الخسارة عند حدوث الإخفاق عند حساب كافة الخسائر المتوقعة للبنك.

المعايير الكمية للمؤسسات وعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :

- بالنسبة لعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ففي كافة الاحوال عندما يتأخر المقترض أكثر من ٣٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.
- بالنسبة لعملاء المؤسسات والمشروعات المتوسطة، ففي كافة الاحوال عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.

(٢٠) الترقى بين المراحل (3.2.1 stage)

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

يتعين الا يتم نقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى وسداد كامل المتأخرات من الاصل المالى والعوائد .

الترقى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية

يتعين الا يتم نقل الاصل المالى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- (١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- (٢) سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالى المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبية / المهمشة - حسب الاحوال.
- (٣) الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا علي الاقل.

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن المرحلة الثانية

في كافة الاحوال يتعين الا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالى داخل المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

(٢١) بالنسبة للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم مراعاة التعليمات الصادرة من البنك المركزى بشأن مخاطر الدول .

(٢٢) بالنسبة للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمال الاخفاق (probability of default) علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها .

(٢٣) عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للارصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج يتم تطبيق معدل الاسترداد بواقع ٠,٤٥% على الاكثر .

(٢٤) بالنسبة لقيمة الضمانات التي يتم استخدامها عند حساب معدل الخسارة عند الاخفاق (Loss Given Default LGD) فإنه يتعين الالتزام بما ورد فى قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ٢٠٠٨/١٢/١٦ مع مراعاة ما يلى :

- عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للاصول المالية المصنفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعتراف فقط بقيمة الضمانات النقدية وما فى حكمها التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة فى مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) فى قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.
- عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للاصول المالية المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتراف فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن اسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات فى حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢٥) يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات بالتزامات المركز المالي.

(٢٦) يراعى لدى اعداد القوائم المالية التجريبية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الالتزام بمتطلبات الافصاح الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٧) وتعديلاته .

(٢٧) في بداية فترة التطبيق التجريبي (٢٠١٨/١/١)، وفي حالة زيادة مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) طبقا لما هو وارد بهذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حاليا، يتم الخصم اولا علي احتياطي المخاطر البنكية العام * - ائتمان القائم في ٢٠١٨/١/١ وفي حالة عدم كفايته يتم خصم باقي الزيادة علي رصيد الارباح المحتجزة في ٢٠١٨/١/١ ايا كانت النتيجة مدينة او دائنة للارباح المحتجزة. وفي كافة الاحوال يتعين الافصاح تفصيلا عن تلك التسويات بكلا من قائمة التغير في حقوق المساهمين وكذا الايضاحات المتممة للقوائم المالية. وفي حالة نقص مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) طبقا لما هو وارد بهذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حاليا فيتعين عدم المساس برصيد احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان في ٢٠١٨/١/١ علي اعتبار انه يتم تسويته اولا بأول كل فترة مالية ربع سنوية عند المقارنة بين رصيد مخصص الاضمحلال المعترف به بالمركز المالي ومخصص الاضمحلال طبقا لتعليمات الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

(٢٨) يستمر في كل فترة مالية تكوين / تحرير احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان ليكون رصيد ذلك الاحتياطي مساويا للفرق بين رصيد مخصص الاضمحلال المعترف به بالمركز المالي وفقا للمعيار الدولي (IFRS9) - مضافا اليه الاحتياطي الخاص ائتمان ان وجد - ومخصص الاضمحلال طبقا لتعليمات اسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بالإضافة أو الخصم من الأرباح المحتجزة.

(٢٩) يتعين الا يتم اعادة قياس الادوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة ويقتصر الامر فقط علي اعادة تبويب عناصر الاصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتنسق مع اسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة.

(٣٠) يتعين علي مجلس ادارة البنك اعتماد السياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" في ضوء هذه التعليمات علي ان تشمل هذه السياسات والاجراءات علي الاقل ما يلي:

- نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) وسياسات تبويب الاصول والالتزامات المالية وسياسات اعادة التبويب وفقا لهذه النماذج.
- سياسات واجراءات تصنيف الاصول المالية واعادة التصنيف للأصول المالية سواء المعترف بها داخل المركز المالي او خارجه والتي تنطوي علي مخاطر ائتمانية وذلك بين الفئات الثلاث المشار اليها اعلاه بالفقرة (٢)
- سياسات واجراءات حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) علي البنود والعناصر التي تنطوي علي مخاطر ائتمانية وكذا محددات ومعايير المعلومات الماضية والحالية والمستقبلية المستخدمة.

(٣١) يتعين ان تقوم لجنة المراجعة ولجنة المخاطر بالبنك (او من يحل محلها لدي فروع البنوك الاجنبية) كلا فيما يخصه بعقد اجتماعات دورية مع اللجنة المنوط بها تنفيذ متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ضوء هذه التعليمات او مع اللجان المعنية بالتطبيق والحصول علي تقارير دورية ربع سنوية علي الاقل وكلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق ومراحل والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق وذلك كله بهدف اطلاع مجلس ادارة البنك (او من يحل محله لدي فروع البنوك الاجنبية) علي كافة المعطيات المتصلة بالالتزام بالتطبيق في مرحلته النهائية ولمساعدته في ممارسة دوره الاشرافي في هذا الشأن.

*الفرق بين المخصص وفقا لأسس تقييم الجدارة الائتمانية ومخصص خسائر الاضمحلال .

٣٢) علي ادارة المخاطر ان تقوم بدور رئيسي في الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ضوء هذه التعليمات وخاصة بالنسبة لمنهجيات تجميع الاصول المالية (Grouping) التي تنطوي علي مخاطر ائتمان متشابهه ووضع منهجية وسياسات حساب خسائر الائتمان المتوقعة علي هذه العناصر.

٣٣) يتعين علي ادارة المراجعة الداخلية بالبنك اجراء تقييم دوري مستقل لمدي الالتزام بالسياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ضوء هذه التعليمات وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والاجراءات المعتمدة لتصنيف الاصول المالية وتبويبها والالتزام بنماذج الاعمال المعتمدة ومنهجية حساب خسائر الائتمان المتوقعة والقيمة عند الاخفاق ومعدل الخسارة عند الاخفاق.

٣٤) لا يتم فصل قيمة المشتقة الضمنية (Embedded Derivatives) عن العقد المضيف لها (Host Contract) اذا كان العقد المضيف يمثل اصل مالي يندرج في اطار الاصول المالية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩).

٣٥) يتعين ان يتم الافصاح بالقوائم المالية التي سوف تصدر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا كافة القوائم المالية المرحلية والسنوية عن عام ٢٠١٨ بان البنك بصدد تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" علي ان يتم الافصاح عن الاختلافات عند التطبيق عن القواعد السارية بتلك القوائم المالية والاثار المالية المحتملة الناتجة عن التطبيق.

(مرفق ٢)

جدول (١)

القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء وفقاً للمركز في ٣٠ يونيو ٢٠١٧*

القيمة بالآلاف جنيه

البيان	المرحلة ×	الرصيد				إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً للمعيار الدولي رقم (٩)				التصنيف	المخصصات وفقاً للجدارة الائتمانية للعملاء				المخصصات وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك		الفاقر بين المخصصات وفقاً للمعيار والمخصصات وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك	الاجمالي	
		القروض والتسهيلات	الالتزامات العرضية	ارتباطات القروض والضمانات المالية	الاجمالي	القروض والتسهيلات	الالتزامات العرضية	رتباطات القروض والضمانات المالية	الاجمالي		القروض والتسهيلات	الالتزامات العرضية	القروض والتسهيلات	الالتزامات العرضية	احتياطي المخاطر البنكية العام	القروض والتسهيلات			الالتزامات العرضية
الشركات والمؤسسات الكبرى (بخلاف الشركات والمنشآت المتوسطة) (١)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للشركات والمنشآت المتوسطة (٢)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للشركات والمنشآت الصغيرة (٣)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
للشركات والمنشآت متناهية الصغر (٤)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي (٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
القروض والتسهيلات لأغراض استهلاكية والتسهيلات العقارية للاسكان الشخصي (٥)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالي (٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الإجمالي (٥+٤+٣+٢+١)	المرحلة (١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المرحلة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

* بما يتطابق مع البيانات ذات الصلة الواردة من مصرفكم في ذات التاريخ.

× تشمل المرحلة الأولى (Stage 1) الإئتمان المنتظم الذي لم يشهد بعد ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان منذ تاريخ المنح أو تاريخ قيد التوظيفات (Significant increase in credit loss since inception) والذي يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة عليه لمدة (١٢) شهر، بينما تشمل المرحلة الثانية (Stage 2) الإئتمان الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الإئتمان منذ تاريخ المنح أو تاريخ قيد التوظيفات والذي يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة عليه على مدى فترة حياة التسهيلات.

× يتم اعتماد فرضية أن وجود متأخرات لمدة تزيد عن (٣٠) يوم تعتبر زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية ويتم تصنيف عملاتها ضمن المرحلة (٢)، هذا ويتم تصنيف العملاء الذين تزيد متأخراتهم عن (٩٠) يوم ضمن المرحلة (٣) وذلك بالنسبة لكافة أنواع القروض والتسهيلات ودوات البنكين المشابهة

× عند احتساب الشريحة الثانية من القاعدة الرأسمالية يجب ألا يزيد إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية عن ١.٢٥% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، على أن يكون مخصص خسائر الاضمحلال للمرحلة الثالثة كاف لمواجهة التعرضات المكون من أجلها المخصص.

+ يراعى بصفة عامة استبعاد المخصصات الخاصة بالمرحلة (٣) عند احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لبيان الأثر على معيار كفاية رأس المال.

جدول (٢)

محفظة التوظيفات لدى البنوك* وفقا للمركز في ٣٠ يونيه ٢٠١٧*

القيمة بالألف جنيه

البيان	العملة	المرحلة	الرصيد	اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
أرصدة لدى البنوك المحلية	المحلية	المرحلة (١)		
		المرحلة (٢)		
		المرحلة (٣)		
	الأجنبية	المرحلة (١)		
		المرحلة (٢)		
		المرحلة (٣)		
إجمالي أرصدة لدى البنوك المحلية			-	-
أرصدة لدى البنوك الخارجية	الأجنبية	المرحلة (١)		
		المرحلة (٢)		
		المرحلة (٣)		
	إجمالي أرصدة لدى البنوك الخارجية			-
الإجمالي			-	-

* في حالة الاسترشاد بتصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية يراعى ألا يزيد عن تصنيف الدولة التي يعمل بها.

* بما يتطابق مع البيانات ذات الصلة الواردة من مصرفكم في ذات التاريخ.

جدول (٣)

الاستثمارات المالية (ادوات حقوق ملكية وادوات دين بخلاف الأذون والسندات الحكومية) وفقا للمركز في ٣٠ يونيو ٢٠١٧*

القيمة بالآلاف جنيهه

القيمة الدفترية وفقا للمعيار (٩)			قيمة التغير نتيجة إعادة التبويب / القياس	القيمة الدفترية وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية	طبيعة الاستثمار
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	بالتكلفة المستهلكة			
					(١) إستثمارات مالية بغرض المتاجرة
					(٢) إستثمارات مالية متاحة للبيع
					(٣) إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
					(٤) إستثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
-	-	-	-	-	الإجمالي (٤ + ٣ + ٢ + ١)

* بما يتطابق مع البيانات ذات الصلة الواردة من مصرفكم في ذات التاريخ.

